



التوزيع: عام
E/ESCWA/ID/WG.1/CP.4
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
الاصـل: بالعربية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اجتماع فريق الخبراء حول استيعاب العائدين

في منطقة الاسكوا، مع التركيز على الفرص

المتاحة في القطاع الصناعي

١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

عمان، الاردن

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

NOV 1 - 1992

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المعونات الفنية المطلوبة

(*) لاستيعاب العائدين: التدريب والتأهيل

إعداد

اسماعيل علوان الدليمي

مستشار تنمية الموارد البشرية

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الاقليمي، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5

Directory Name:

91 - 8698

CD5\ID\WG1_CP4

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

لا شك في أن عودة أعداد كبيرة من القوى العاملة الى بلدان الارسال في منطقة الاسكوا نتيجة لازمة الخليج قد عززت مشكلة التخلخل في الهيكلية الاقتصادية والديمغرافية في هذه البلدان، فأدت الى زيادة حدة البطالة في سوق العمل في معظمها، ففي الاردن مثلاً تجاوزت نسبة البطالة ٢٠ بالمائة من حجم القوى العاملة الاردنية، مما يتطلب الاخذ بالاجراءات والتدابير السريعة المستندة الى اعتبارات اقتصادية واجتماعية تؤمن الاسراع بتشغيل القوى العاملة والاستفادة منها كطاقات انتاجية مضافة من جهة. وتوفير فرص العمل المناسبة للمواطنين من جهة اخرى. وبالنسبة للاردن، معروف ان البطالة هي بطالة هيكلية، اي تمثل فائضاً في بعض المهن والقطاعات وعجزاً في مهن وقطاعات اخرى وبنفس الوقت تعتبر هذه البطالة من النوع السلوكي المتمثل برغبة الباحثين عن العمل في الاشتغال بالوظائف الادارية والفنية في الادارات الحكومية والقطاع العام، في حين تتوفر مجالات عمل واسعة نسبياً في قطاعات الزراعة وأعمال الخدمات التي غالباً ما تشغلها العمالة الوافدة.

لذا فأنه من الضروري والمهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لخلق الطاقات الانتاجية الجديدة عن طريق التوسع في مجالات الاستثمار المختلفة بخاصة في الصناعات ذات العمالة الكثيفة التي تشمل الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم اضافة الى النشاطات الحرفية المختلفة، والتي تتحول الى قنوات لاستيعاب المدخرات الصغيرة وبنفس الوقت توفر فرص العمل لمستويات معينة من القوى العاملة.

كما أنه من الضروري ايضاً الوقوف على اوضاع المشاريع القائمة والتي ربما لا تعمل بكامل طاقتها لسبب او لآخر، ومدها بالمستلزمات التي توصلها الى طاقتها الانتاجية الكاملة، بما تؤدي الى استيعاب المزيد من القوى العاملة وتخفف من ضغوط البطالة بشكل عام. واذا كان التوجه في معالجة مشكلة البطالة في صفوف القوى العاملة العائدة عن طريق الاستثمار في الصناعات الصغيرة والحرفية وبعض الخدمات يمكن ان يؤدي الى استيعاب اعداداً كبيرة من العائدين فإن التوجه الى المشاريع الزراعية المنتجة ومشاريع الخدمات لا سيما في الاقاليم تؤدي حقاً الى توفير مزيد من فرص العمل المطلوبة شريطة ان تتوفر المستلزمات كاملة مع المحفزات اللازمة، ويتم تبني برامج تدريبية وتأهيلية مكثفة تؤمن استيعاب اعداداً غير قليلة من القوى العاملة المعطلة.

ان تنشيط برامج التدريب والتأهيل المختلفة تساعد في تأمين القوى العاملة المطلوبة للنشاطات الجديدة بشكل خاص، على ان تكون هذه البرامج في المهن والاختصاصات التي يتم تأشير الحاجة اليها مسبقاً، مما يتطلب التخطيط لعمليات التدريب والتأهيل هذه والتي يمكن أجمالها بـ:

- تحديث المعلومات الخاصة بالقوى العاملة العاطلة بصورة مستمرة عن طريق الاجهزة المختصة وتوفيرها للجهات المسؤولة عن التدريب.
- تحديد الاحتياجات التدريبية.
- تعيين انواع التدريب المطلوبة.
- تحديد موضوعات التدريب المناسبة مع نقاط التركيز المطلوبة لهذه المرحلة.
- وضع الاساليب التدريبية المناسبة وتصميم البرامج التدريبية.
- اعداد مستلزمات التدريب بما في ذلك اعداد المدربين المطلوبين.
- متابعة فعاليات التدريب وتقييم النتائج.

إن ما يتوفر من خبرة ووسائل تدريبية لمواجهة اعباء اية حملة وطنية بهدف استيعاب العائدين وغيرهم من القوى العاملة العاطلة عن العمل تعتبر غير كافية لدى معظم دول المنطقة، والسبب يعود الى وجود مشاكل بطالة مستعصية وان حلولها تفوق القدرات الفنية والمادية لهذه الدول خاصة وان اعداداً كبيرة من القوى العاملة عادت الى أوطانها بعجالة نظراً للظروف الراهنية آنذاك، مما يتطلب مساهمة المؤسسات الدولية في تقديم المعونة اللازمة لتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية المطلوبة.

ولا شك في ان المساعدات التي يتم الحصول عليها من هذه الجهات ستؤدي الى تعزيز الهياكل التدريبية الرسمية منها والخاصة بل انها تساعد في دفع عمليات استيعاب القوى العاملة العاطلة في القطاعات المختلفة.

وواضح ان انواع المساعدات التي يلزم الحصول عليها لمعالجة هذه المشاكل تندرج ضمن المساعدة الفنية في مجالات التدريب المختلفة اضافة المعدات والمواد التدريبية وتطوير المناهج المناسبة ومستلزمات التدريب الاخرى.

إن تصحيح هيكل الاستخدام في البلدان المتأثرة بعوامل أزمة الخليج بما يتناسب وهيكل الاقتصاد الوطني، وكذلك تصحيح الهيكل التعليمي لقوة العمل بما يتناسب مع فرص التشغيل وحاجات المجتمع، تحتاج الى مزيد من الوقت، ولا يمكن توفير الحلول المناسبة لها الا عن طريق التدريب والتأهيل واعادة التدريب سواء كان ذلك للفئات العمالية أو الادارات الفنية والادارية. وتعتبر السياسات الموضوعة لامتصاص البطالة والقوى العاملة العائدة بمثابة سياسات مؤقتة انما الحلول النهائية تكون في الاصلاح الهيكلي لعمليات التعليم والتدريب في الاقطار المعنية، وان كان بعضها مثل الاردن قد وضع برنامجاً شاملاً لتطوير التعليم ابتداءً بتنفيذه في أواخر الثمانينات الا ان نتائجه ربما لا تظهر الا في اواخر عقد التسعينات.

إن الخوض في سبل معالجة اوضاع العائدين وبحث وسائل استيعابهم لا تقتصر على الاجراءات المشار اليها في اعلاه والتي تمثل جانباً واحداً من وسائل العلاج لهذه المشكلة، بل هناك وسائل هامة تقع ضمن اطار المبادرة الشخصية لكل عائد في ضوء امكاناته وقدراته العلمية والفنية التي يمكن ان تساعد في التخفيف من وطأة هذه المشكلة، انما العامل المساعد في تعظيم وتعزيز القدرات الذاتية للأفراد هو خلق الاجواء المناسبة لانطلاق القوى العاملة في المجالات المفيدة التي تتفق مع امكانات وقدرات العائدين ولا شك في ان المساعدة في توفير الاجواء المناسبة والتوجيه الى المجالات المنتجة يؤدي قطعاً الى تجنب توجه النشاطات للأستثمار في عمليات ذات مردودات محدودة او متركزة في العقارات او ايداع ما لديهم من وفورات مالية في صناديق التوفير. لذا فان الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل للقوى العاملة في هذه المرحلة وخاصة التدريب على المهارات والمهن التي يتوقع زيادة الطلب عليها تعتبر من اهم الخطوات التي تساعد في استيعاب العائدين.